دراسات قانونية في العمالة الوافدة والوطنية

مدرس القانون الجنائي
أسيل عمر مسلم سلمان الخالد

المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية
للنشر والتوزيع

دراسات قانونية

في العمالة الوافدة والوطنية

مدرس القانون الجنائي
أسيل عمر مسلم سلمان الخالد
جامعة البصرة - كلية القانون

الطبعة الأولى
1441هـ-2020م

المركز العربي
للنشر والتوزيع

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإليكترونية أم الميكانيكية بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو التسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من الناشر

رقم الإيداع

2019/1583

ISBN 978-977-841-115-7

9 789778 411157 >

المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية
للنشر والتوزيع
ثقافة بلا حدود

جمهورية مصر العربية

القاهرة - شبرا - 3 شارع ترعة النصراني أمام مسجد التقوى - منطي - شبرا الخيمة

00(20) 1282441890

00(20) 233518784

yasser261098@gmail.

www. ACBOOkZONE.COM

مقدمة

أصبحت العمالة الوافدة إلى المجتمع العراقي ظاهرة مصاحبة لحالة التطور التي يمر بها، خاصة بعد التحولات الجذرية التي حصلت نتيجة تغيير النظام السياسي سنة 2003 وما رافق ذلك من مرحلة انفتاح على جميع الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى فتح المجال واسعاً للأيدي العاملة الوافدة للنهوض بمتطلبات التنمية وتغطية العجز في الموارد البشرية، ونظراً للزيادة المطردة للعمالة الوافدة إلى العراق وما يرافق وجودها من انعكاسات أمنية واقتصادية واجتماعية، لذا لابدّ من الاتجاه إلى إتباع خطط وسياسات لتنظيم هذه الظاهرة والحدّ من مخاطرها.

يرجع تدفق العمالة الوافدة إلى العراق بشكل عام لوجود النفط وما ينتج عنه من وفرة اقتصادية شكلت مركز جذب للعمالة من الدول الغنية والفقيرة. ولا يمكن أن نغفل دور التحول الديمقراطي والحضاري كما أشرنا، بمعناه الشمولي في العراق واتجاهه نحو التنمية، إذ نلاحظ في الآونة الأخيرة أن عجلة التنمية تحركت وبصورة سريعة مما حرك معها استقدام إعداد كبيرة من العمالة بسبب انخفاض أجورها بالإضافة لكونها عمالة جاهزة ماهرة مدربة ومؤهلة. فضلاً عن ذوي الخبرات العالية رغم ارتفاع أجورها.

كما يعود السبب في استقدام العمالة الوافدة إلى العديد من العوامل الأخرى وفي مقدمتها أن القوة الماهرة من هذه العمالة تشكل خبرات متراكمة وجاهزة للاستخدام يصعب الاستغناء عنها سريعاً حيث يتطلب استبدالها وقتاً وجهداً وتمويلاً كبيراً لامتلاك العمالة الوطنية تلك الإمكانات والخبرات.

وعلى الرغم مما ذُكر فأن المخاطر التي ترافق تواجد العمالة الوافدة والتحديات التي تفرضها خاصة على المستوى الأمني والاقتصادي يستدعي إلى ضرورة تقنين وتنظيم دقيق لوفود واستقدام هذه العمالة باتخاذ عدّة إجراءات وصولاً إلى حماية رصينة للأمن والاقتصاد الوطني. الأمر الذي يتطلب إعداد خطط اقتصادية أمنية إستراتيجية تضمن الاستقدام النوعي للعمالة الوافدة. والحدّ من مخاطرها. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة إلى ضرورة إعادة النظر لتعظيم الاعتماد على الموارد البشرية الوطنية والتخطيط لترشيد وتقنين العمالة الوافدة.

- **أولا: أهمية الدراسة**

لما كان التوافد أمراً لا مفر منه عندما وصل إلى حدّ اعتباره ظاهرة. خاصة إذا ما عرفنا أن هذا التوافد قد لا يخلو من الإخلال بالقوانين المنظمة له أو عدم التقيد بها. الأمر الذي يؤدي إلى تعريض اقتصاد الدولة وأمنها وسلامتها للخطر وهذا بدوره يهدد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني للدولة برمته. لذا فإن أهمية الدراسة تنطلق من هذا الأمر إذ أن هذه المخالفات لطالما هي موجودة ووجودها يهدد مصالح أقرها المشرع ويحاول صيانتها وحمايتها. ومن هنا تبدو أهمية البحث في موضوع (التنظيم القانوني العمالة الوافدة في العراق) وصولاً إلى إيجاد حلول ناجعة لمنظومة قانونية تكفل المحافظة على الاقتصاد والأمن الوطني من مخاطر العمالة الوافدة والحدّ من مستويات وقوع الجريمة.

كما تكمن أهمية الدراسة من كون العمالة تساعد من تزايد البطالة وتدفع باتجاه الجريمة. فضلاً عن تداعياتها الاجتماعية الأخرى مكونة بيئة غير مستقرة وغير آمنه تحدّ من تنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية. على الرغم من آثارها الايجابية لذلك نلاحظ أن الدراسة تستمد أهميتها من أهمية موضوع تزايد العمالة الوافدة في السوق العراقي. وما يمكن إن يكون لها من آثار ايجابية ومخاطر على المجتمع العراقي خاصة في ظل عدم وجود قانون يُعنى بتنظيمها.

وللأسباب المتقدمة والتي رأيناها جديرة بالدراسة اخترنا موضوع (التنظيم القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق) الأمر الذي يعطي هذه الدراسة طابعاً اقتصادياً وأمنياً متميزاً.

- **ثانياً: مشكلة الدراسة**

على الرغم من أهمية العمالة الوافدة في تطور الاقتصاد العراقي. وخاصة في ظل التنمية المجتمعية التي يشهدها المجتمع العراقي فإن المشكلة تتلخص في الآتي: -

- تدفق إعداد كبيرة من العمالة الوافدة من مختلف الدول وبشكل كبير إلى العراق. ويجري ذلك في ظل غياب التقييم العلمي والعملي لآليات تنظيمها واستقطابها.

- هذا الأمر يجري في ظل غياب قانون خاص بالعمالة الوافدة. إذ أن سياسة المشرع العراقي في تنظيم العمالة الوافدة واستقطابها قائمة بالاستناد إلى قانون العمل العراقي النافذ لسنة (2015) فضلاً عن نصوص متفرقة في قوانين أخرى.

الأمر الذي يترتب عليه عدم توافق أو تناقض الأمرين، إي دخول العمالة الوافدة وبأعداد متزايدة وممارسة عملها في العراق، وضعف أو غياب التقييم والرقابة الحكومية مع الأمر الأخر وهو غياب تشريع خاص يُعنى بتنظيم واستقدام العمالة الوافدة.

الأمر الذي يدعو إلى تسليط الضوء على التنظيم القانوني العمالة الوافدة في العراق وجوداً وعدماً ونطاقاً بالاستناد إلى قانون العمل العراقي لسنة (2015) بوصفه القانون النافذ كذلك ما تضمنته نصوص متفرقة في قوانين أخرى.

- **ثالثاً، هدف الدراسة**

تحاول الدراسة تسليط الضوء على مشكلة تعدّ من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها اقتصاديات العديد من الدول ومنها الاقتصاد العراقي، كمحاولة لتحليل واقع هذه المشكلة ومعرفة مخاطرها على المجتمع العراقي، باعتبارها أصبحت تشكل تهديداً خطيراً جديداً للعراقيين، مع إعطاء بعض الحلول المقترحة التي نراها ضرورية للحدّ من هذه المشكلة الخطيرة والمتعددة الأبعاد أو لتلافي أثارها.

رابعاً، منهجية الدراسة

إتبعنا في هذا الدراسة منهجاً تحليلياً مقارناً نتناول فيه التنظيم القانوني للعمالة الوافدة من خلال تناول النصوص الخاصة بتنظيمها بالمقارنة مع المملكة العربية السعودية على اعتبارها الأسبق باستقدام العمالة الوافدة وتنظيمها، فضلاً عن القوانين العراقية تحليلاً وتأصيلاً ونقداً، ابتداءً من قانون العمل العراقي النافذ مروراً بقانون الإقامة والتعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق، مع بيان موقف القانون العراقي والقوانين المذكورة من تنظيم العمالة الوافدة.

خامساً، خطة الدراسة

بغية الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه فقد أثرنا أن نقسم البحث إلى مبحثين خصصنا المبحث الأول للوصف القانوني للعمالة الوافدة، أما المبحث الثاني فكان بعنوان مخاطر العمالة الوافدة وإجراءات تنظيمها والحدّ من مخاطرها.